تراجع الذهب إلى 1450 دولارا للأوقية مع ارتفاع الدولار

لندن ـ رويترز: تراجعت أسعار الذهب مقتربة من تسجيل أول خسارة أسبوعية في ثلاثة أسابيع مع ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوياته في أربع سنوات أمام الين وصعود الأسهم بعد بيانات قوية لسوق العمل عززت التفاؤل بشأن انتعاش الاقتصاد الأميركي. ونزل سعر الذهب في السوق الفورية 0,5٪ إلى 1450,90 دولارا للاوقية في حين نزل سعر الذهب الأميركي في العقود الآجلة 16,70 دولارا إلى 1451,90 دولارا للأوقية. وارتفع الدولار إلى أعلى مستواته في أربع سنوات أمام الين امس، وارتفعت الأسهم الأوروبية وتراجعت السندات الألمانية بعد ان جاءت بيانات الوظائف الأميركية أقوى من المتوقع ووسط دلائل على ان المستثمرين اليابانيين بدأوا في شراء السندات الأجنبية.

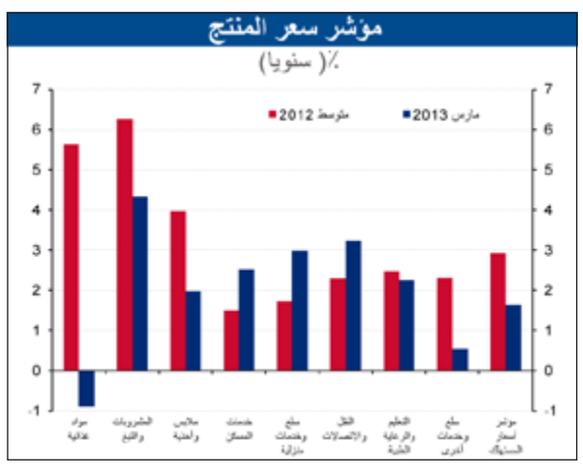

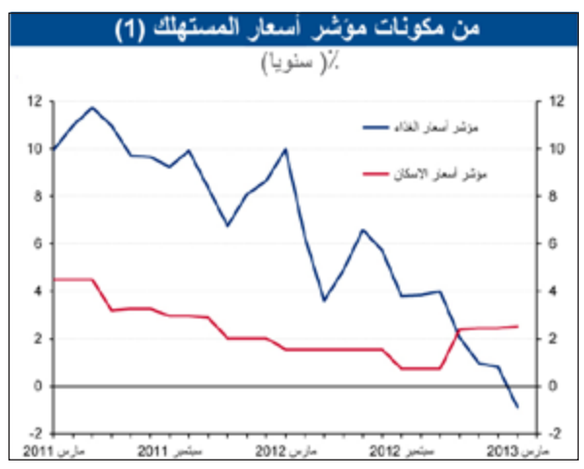

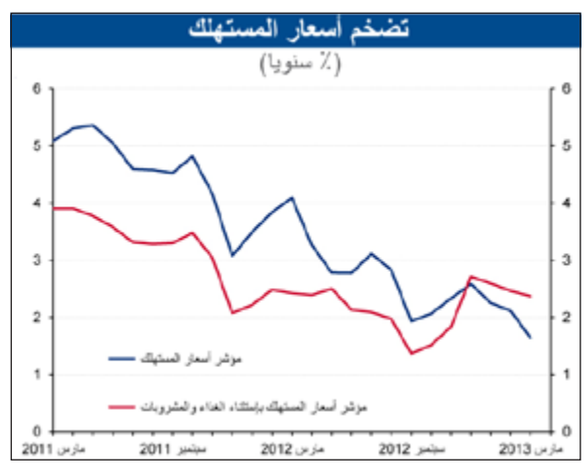

توقعات بأن يصل الحد الأقصى إلى 3,5٪ لكامل العام 2013

«الوطني»: التضخم في الكويت يتباطأ إلى 1,6٪ في مارس

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني ان أحدث أرقام مؤشر أسعار المستهلك يظهر ان تباطؤ التضخم بلغ 1,6٪ في شهر مارس مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وذلك بعد أن بلغ 2,1٪ في شهر فبراير. ويرجع الانخفاض البالغ 0,5 نقطة مئوية عن شهر فبراير إلى هبوط أسعار المواد الغذائية في المقام الأول، كما يرجع بدرجة أقل إلى بعض التباطؤ في تضخم السلع والخدمات المنزلية. وبصفة عامة، انخفض التضخم في معظم الشرائح بصورة جيدة عن متوسط العام 2012. وعلى الرغم من احتمال ارتفاعه في النصف الثاني من هذا العام، فإننا نتوقع أن يظل التضخم معتدلا عند 3,5٪ كحد أقصى في المتوسط لكامل العام 2013.

وقال التقرير ان معظم التباطؤ في التضخم العام في شهر مارس نتج عن تراجع أسعار المواد الغذائية، التي انخفضت بنسبة 0,9٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد كانت هذه هي المرة الأولى في أكثر من 10 أعوام التي تنخفض فيها أسعار المواد الغذائية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض في جزء منه إلى أن شهر مارس من السنة الماضية قد شهد قفزة غير اعتيادية في أسعار المواد الغذائية (بزيادة شهرية بلغت نسبتها 2,6٪)، مما انعكس على ظهور أرقام شهر مارس هذا العام بشكل أفضل بالمقارنة.

انخفاض أسعار اللحوم بنسبة 1,2٪ في شهر مارس والحبوب والخبز بنسبة 1,5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

وأشار التقرير الى ان واقع تباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية مستمر منذ بضعة شهور، وقد تباطأ بدرجة ملموسة عن ذروته التي بلغت 12,3٪ في شهر نوفمبر 2010. وكان المحرك الرئيسي لذلك هو الانخفاض في أسعار المواد الغذائية العالمية العام الماضي والتي انعكست على أسعار المواد الغذائية محليا. هذا وشهدت بعض المكونات الفرعية الرئيسية للمواد الغذائية – والتي لم تكن جزءا من الزيادة التي حدثت لمرة واحدة في شهر مارس 2012 – انكماشا في الأسعار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. فقد انخفضت أسعار اللحوم بنسبة 1,2٪ في شهر مارس، في حين انخفضت أسعار الحبوب والخبز بنسبة 1,5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقال ان هناك عاملا آخر كان أقل تأثيرا لتباطؤ التضخم العام في مارس، حيث ارتفعت أسعار شريحة السلع والخدمات المنزلية بنسبة 3,0٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 3,5٪ في شهر فبراير. ولم تكن هناك مصادر أخرى للضغوط على التضخم العام نحو الارتفاع أو الانخفاض، حيث كانت معدلات التضخم في معظم الشرائح في مارس مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مشابهة لأرقام شهر فبراير. ويشمل احد الاستثناءات الطفيفة شريحة النقل والمواصلات التي ارتفعت بنسبة 3,2٪ في شهر مارس مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بعد أن كانت تبلغ 3,1٪ في الشهر الأسبق.

وأكد التقرير على ان شريحة الخدمات السكنية التي تتألف في معظمها من الإيجارات شكلت مصدرا آخر للضغوط التضخمية، لكن بشكل محدود. وبصفة عامة، تستمر هذه الشريحة في تحقيق معدلات معتدلة للتضخم، لتصل نسبة التضخم فيها إلى 2,5٪ في شهر مارس مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بعد أن بلغت 2,4٪ في شهر فبراير. إلا أنه في ضوء الظروف القوية في سوق العقار السكني، من الممكن أن تظهر ضغوط التضخم مرة أخرى. وبما أنها تبدأ من قاعدة منخفضة نسبيا، ولكونها أكبر مكون لسلة مؤشر أسعار المستهلك، فيتوقع أن يكون للزيادة في معدلات الإيجارات أثر ملحوظ على التضخم العام.

وبين التقرير انه ومع نهاية الربع الأول من العام 2013، جاء التضخم دون توقعاتنا بدرجة طفيفة، وقد يسلك نفس النهج للسنة ككل، ليسجل مستوى أدنى قليلا من 3,5٪ الذي توقعناه في السابق. وعلى الرغم من ذلك، ومن حيث الديناميكيات الشهرية، من الممكن أن يكون التضخم قد بلغ أدنى مستوى للسنة متجها للارتفاع مع مرور الوقت – خاصة إذا تغير الضعف الذي تشهده شريحة المواد الغذائية. وقد تجاوز مؤشر أسعار المستهلك الأساسي – الذي لا يشمل أسعار المواد الغذائية والمشروبات – معدل التضخم العام، ليبلغ 2,4٪ في شهر مارس مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

انخفاض ملحوظ على بعض السلع خلال مارس الماضي

تضخم أسعار المستهلك

	وزن المؤشر	نسبة التغير الشهري			نسبة التغير السنوي		
		يناير	فبراير	مارس	يناير	فبراير	مارس
مواد غذائية	18,3	0,1ـ	0,1ـ	0,9	0,8	0,8	0,9ـ
المشروبات والتبغ	0,7	0,1	0,1	0,2ـ	5,7	5,7	4,3
الملابس والاحذية	8,9	0,1	0,1	0,2	2,0	2,0	2,0
خدمات المسكن	26,8	0,0	0,0	0,0	2,4	2,4	2,5
سلع وخدمات منزلية	14,7	0,1	0,1	0,6	3,5	3,5	3,0
النقل والاتصالات	16,1	0,2	0,2	0,2	3,1	3,1	3,2
تعليم ورعاية صحية	4,7	0,6	0,6	0,2	2,3	2,3	2,3
سلع وخدمات أخرى	9,9	0,2	0,2	0,3	0,7	0,7	0,6
المؤشر الأساسي	81,0	0,1	0,1	0,2	2,5	2,5	2,4
المؤشر العام	100,0	0,1	0,1	0,3	2,1	2,1	1,6

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء في بنك الكويت الوطني

الأحمدي في الصدارة بعدد 264 عقارا

تداول 490 عقاراً خاصاً بـ 149 مليون دينار و127 «استثمارياً» بـ 122 مليوناً

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر مارس الماضي الى أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بشهر فبراير الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 490 عقارا بمبلغ قدره 149 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 127 عقارا بقيمة 122 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري 12 عقارا بقيمة 21,7 مليون دينار ولم يشهد العقار الحرفي او الشريط الساحلي او المخازن اي تحرك خلال هذا الشهر.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال شهر مارس الماضي بلغ 629 عقارا مقارنة بشهر فبراير الماضي، حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 523 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 106عقارات، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 134 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 11 عقارا، وانخفض مؤشر العقار التجاري بواقع 3 عقارات خلال هذا الشهر.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر مارس الماضي، فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 40 عقارا بمبلغ قدره 10 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 4 عقارات بقيمة 4,6 ملايين دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الشهر.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 44 عقارا مقارنة بشهر فبراير الماضي، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 59 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 14 عقارا.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 16 عقارا وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقارات الاستثمارية خلال شهر مارس.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال شهر مارس الماضي، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 264 عقارا تداول منها 208 عقارات في العقار الخاص و55 عقارا في العقار الاستثماري وعقارا واحدا في العقار التجاري، أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 18 عقارا تداول منها 16 عقارا في العقار الخاص وعقارين في العقار الاستثماري خلال هذا الشهر.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 154 عقارا تم تداول 109 عقارات منها في العقار الخاص و43 عقارا في العقار الاستثماري وعقارين في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 6 عقارات تم تداول 4 عقارات منها في العقار الخاص وعقارين في العقار الاستثماري خلال هذا الشهر.

مبارك الكبير ثالثا

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 84 عقارا تم تداول 75 عقارا منها في العقار الخاص و9 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 6 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

العاصمة رابعاً

وجاءات محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 50 عقارا تم تداول 37 عقارا منها في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري و8 عقارات في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال شهر مارس الماضي.

الفروانية خامساً

وجاءت محافظة الفروانية في الترتيب الخامس من خلال تداول 49 عقارا تم تداول 33 عقارا منها في العقار الخاص و15 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية تم تداول 6 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

الجهراء سادساً

وجاءت محافظة الجهراء في الترتيب السادس من خلال تداول 28 عقارا في العقار الخاص وحظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص في الوكالات العقارية خلال هذا الشهر.

● عاطف رمضان

ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والتجارية وانخفاض العقارات الاستثمارية خلال شهر مارس الماضي

المحافظة	العقود المسجلة					المحافظة	الوكالات العقارية			
	خاص	استثماري	تجاري	المخازن	حرفي		خاص	استثماري	تجاري	حرفي
العاصمة	37	5	8	0	0	العاصمة	4	0	0	0
حولي	109	43	2	0	0	حولي	4	2	0	0
الفروانية	33	15	1	0	0	الفروانية	6	0	0	0
مبارك الكبير	75	9	0	0	0	مبارك الكبير	6	0	0	0
الاحمدي	208	55	1	0	0	الاحمدي	16	2	0	0
الجهراء	28	0	0	0	0	الجهراء	4	0	0	0
المجموع	490	127	12	0	0	المجموع	40	4	0	0